مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الخطاب الإسلامي والديمقراطية بين نظرية الاستيعاب والاستبعاد
اسم الكاتب: م.د. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7688
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i2.17

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الخطاب الإسلامي و الديمقراطية بين نظرية الاستيعاب و الاستبعاد

Islamic speech and democracy between theory of absorption and exclusion

Asaad Abdul-Wahab Abdul-Karim
Tikrit University / College of Political Science

م.د. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم *
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 11 Jan. 2015
- Accepted 15 Fib. 2015
- Available online 31 March. 2014

Keywords:
- Islamic speech
- democracy
- theory of absorption
- exclusion
- political science

©2015 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Religious speech is one of the topics that attract the attention of writers and thinkers because of its intellectual dimensions and contents related to the lived social, economic and political reality. Islam, as a religion, is considered one of the main sources for the growth of the Arab and Islamic mentality, and it constitutes the main tributary of information and the real motive for change in man. Therefore, interest in Islamic studies, on the political and social levels, helps us a lot, in understanding the truth and brings us closer to the reality in which we live.

*Corresponding Author: Asaad Abdul-Wahab Abdul-Karim ,E-Mail: asaad@tu.edu.iq ,
Tel:009647703234712, Affiliation: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 11/ كانون الثاني /2015
- القبول : 15 / شباط /2015
- النشر المباشر: 31/اذار/2015

الكلمات المفتاحية :
- الخطاب الاسلامي
- الديمقراطية
- نظرية الاستيعاب
- الاستعباد
- العلوم السياسية

الخلاصة : يعد الخطاب الديني من المواضيع التي تجلب اهتمام الكتاب والمفكرين لما يحمل من ابعاد ومضامين فكرية لها صلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعاش، فالدين وما يحمله من أهمية ومكانة لدى أتباعه يلعب دوراً رئيساً في تأسيس الكثير من القناعات الفكرية والمسلمات الايدلوجية والقراءات الثابتة نسبياً . والإسلام، كدين، يعتبر احد المصادر الأساسية في نمو الذهنية العربية والإسلامية، ويشكل الرافد الأساسي للمعلومات والدافع الحقيقي للتغيير عند الإنسان، لذا فان الاهتمام بالدراسات الإسلامية، على الصعيدين السياسي والاجتماعي، يساعدنا كثيراً، على فهم الحقيقة ويقربنا من الواقع الذي نعيش فيه.

المقدمة:

يعد الخطاب الديني من المواضيع التي تجلب اهتمام الكتاب والمفكرين لما يحمل من ابعاد ومضامين فكرية لها صلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعاش، فالدين وما يحمله من أهمية ومكانة لدى أتباعه يلعب دوراً رئيساً في تأسيس الكثير من القناعات الفكرية والمسلمات الايدلوجية والقراءات الثابتة نسبياً . والإسلام، كدين، يعتبر احد المصادر الأساسية في نمو الذهنية العربية والإسلامية، ويشكل الرافد الأساسي للمعلومات والدافع الحقيقي للتغيير عند الإنسان، لذا فان الاهتمام بالدراسات الإسلامية، على الصعيدين السياسي والاجتماعي، يساعدنا كثيراً، على فهم الحقيقة ويقربنا من الواقع الذي نعيش فيه.

فرضية البحث:

يحاول البحث الإجابة على السؤال الآتي: (هل الخطاب الإسلامي المعاصر استطاع أن يستوعب أم يستبعد الديمقراطية) ؟ .

أهداف البحث:

- دراسة الخطاب الإسلامي بشكل عام وموقفه من الديمقراطية بشكل خاص.
- معالجة الخطاب الإسلامي لموضوعة الديمقراطية من حيث القبول أو الرفض.

منهجية البحث:

إن خصوصية الموضوع المراد الكتابة عنه تستوجب متابعة النصوص عبر المنهج التحليلي.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: تعريف الخطاب الإسلامي والديمقراطية عبر مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الخطاب الإسلامي

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية

المبحث الثاني: اتجاهات الخطاب الإسلامي و الديمقراطية

المطلب الأول: الخطاب الإسلامي الاستيعابي

المطلب الثاني : الخطاب الإسلامي الاستبعادي ، وانهينا البحث بخاتمة بأهم الاستنتاجات

المبحث الأول
تعريف الخطاب الإسلامي و الديمقراطية

يُعَد الخطاب من الموضوعات الهامة لدى الباحثين في العلوم الإنسانية، ومن وسائل الهيمنة الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة ما يتعلق منها بالقراءات الحديثة للتراث الديني والسياسي. وذلك لما يحمله من وظائف مختلفة تؤدي أدوارها داخل المجتمع والدولة ، لذا يعالج هذا المبحث هذه المواضيع و عبر مطلبين، الأول للخطاب، من حيث تعريفه في الأدبيات العربية والغربية، وخصائص وسمات الخطاب الإسلامي، وأساليب التعبير عن الخطاب، أما المطلب الثاني عالج موضوعة الديمقراطية.

المطلب الأول
الخطاب (التعريف، الخصائص، الأسلوب)

أولا: تعريف الخطاب

يعد مصطلح الخطاب على الرغم من جذوره العربية المتأصلة، اصطلاحاً جديداً في أدبياتنا العربية، وهو المقابل العربي للمصطلح الانكليزي (Discourse).

1: مفهوم الخطاب في الأدبيات العربية:

عرف صاحب معجم تاج العروس من جواهر القاموس لفظة (الخِطابُ) لغةً بمراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطاباً[1]. وإن مفهومه كمصطلح عربي أصيل، عرفته الثقافة العربية الإسلامية ، إذ وردت في القرآن الكريم بصيغة المصدر في ثلاث آيات هي قوله تعالى (وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ)[2] ، وقوله تعالى (فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ)[3]، وقوله تعالى (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً)[4].

(1) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمد محمود الطناحي، الطبعة الثانية، ج16، (الكويت: سلسلة التراث العربي، 1396–1976)، ص158.

(2) القرآن الكريم، سورة (ص)، آية (20). (فصل الخطاب) الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه.

(3) القرآن الكريم، سورة (ص)، آية (23) . (وعزني في الخطاب) بمعنى غلبني في الجدال.

(4) القرآن الكريم، سورة (النبأ)، آية (37) . (لا يملكون منه خطابا) بمعنى ليس بمقدور احد على ابتداء مخاطبته الا بإذنه.

ووردت بصيغة الفعل في آيتين هي قوله تعالى (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاماً)[5]، وقوله تعالى (وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ)[6]، وهذه الآيات التي وردت فيها لفظة الخطاب[7] .

واصطلاحاً يمكن الإشارة إلى تعريف معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة للخطاب على انه طلب الوضوح ((المنهجي)) وتأسيس المعرفة كمسعى للقضاء على اضطرابات الفكر وتناقضاته في الماضي والحاضر[8]. او (مجموع خصوصي لتعابير تتحدد بوظائفها الاجتماعية ومشروعها الآيديولوجي) او (مجموع التعابير الخاصة التي تتحدد بوظائفها الاجتماعية ومشروعها الآيديولوجي)[9]. ويعرف بـ (الكلام في حال تحوله من محل الفكرة التي تخللها، من التوسط إلى التلبس، والخطاب هو المجموع والنص واحد، النص مسمى والخطاب أسم، الخطاب ظاهره النص)[10].

اما اهتمامات الكتاب العرب فيرى السيد ياسين ان الفصل في أصل (الخطاب) ونشره يعود الى مفكرين وكتاب مغاربة، ويضيف ان مصطلح الخطاب يعني في عمومه (أسلوب التناول او الصياغة وعرض الافكار والقضايا والمشكلات) وأنه (التأثير المقصود في معرفة جمهور معين وذلك بتقديم أدلة منطقية تؤدي اما الى تغيير في معرفته او في ترسيخها)[11].

2. مفهوم الخطاب في الأدبيات الغربية:

(5) القرآن الكريم، سورة (الفرقان)، آية (63) .

(6) القرآن الكريم، سورة (هود)، آية (37) .

(7) ينظر في معاني هذه الآيات : محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (بيروت: دار الفكر، 1987)، ص 359–360 . مادة الخطاب .

(8) يحيى محمد، مدخل إلى فهم الإسلام: الفكر الإسلامي: نظمه، مهاراته، أصوله، الطبعة الأولى (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،1996)، ص19.

(9) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ، (بيروت–الدر البيضاء: دار الكتاب اللبناني، سوبشريس ،1985)، ص83.

(10) مالك المطلبي ، نشوء الخطاب ، صحيفة الجمهورية ، العدد (5994) لسنة 1986 ، ص7 . نقلاً عن محمد حمود حسن : الخطاب الإعلامي في الصحافة الإسلامية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 1425–2004 ، ص 32 .

(11) السيد ياسين ، بحثا عن هوية جديدة في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986) ص398.

يُـعد الفيلسـوف الفرنسـي (ميشـيل فوكـو) الرائـد فـي مجـال اهتمامـه بمفهـوم الخطـاب، اذ يعـرف فوكـو الخطاب بـ (النصوص والأقوال كما تعطي بمجموع كلماتها ونظام بنائها وبنيتها المنطقية او تنظيمها البياني) وانه (نظام تعبير مقنن ومضبوط)[12] .

والخطاب عند (فوكو) (في واقعه المادي مكون من أشياء منطوقة ومكتوبة) وهذا المنظور للخطاب (لا يقتصر على كونه مجموعة أقوال فحسب، بل مجموعه أحداث ذات صلة ببعضها البعض الآخر أيضا)[13] .

ويعرف (جورج يال) تحليل الخطاب بانه تحليل اللغة عند الاستعمال، ذلك لانه لايمكن ان تصف لغة ما بمعزل عن الأغراض او الوظائف التي تؤديها والمصممة لخدمة الشؤون الإنسانية[14].

وتستخدم في الخطاب (اللغة لمحور عام في تكوين بنية الخطاب، في حين تدخل الكلمات ، كوحدات صغيرة ضمن سياق اللغة ، للوصول الى هدف الخطاب ، ويتم ذلك على نحو يكون الغرض منه هو العثور ، خلف العبارات نفسها عن قصدية الذات المتكلمة ، وعلى نشاطها الواعي ما كانت ترغب في قوله فتحليل الفكر هو دوماً وباستمرار تحليل يسعى الى البحث عن المعنى الحقيقي وراء المعني المجازي ، ويبحث عما وراء الخطاب)[15].

ومن الطرق المقترحة لتحليل الأيديولوجية من حيث ان الخطابات عنده تعني التحسينات (النصوص) المنظمة للمعرفة وللمارسة في تفصيلها مع الزمان والمكان ، وقد تكشف خطابات معينة عن وجود (ادراك) محدد ، وهو المصطلح الذي استخدمه فوكو ليشير الى وجود منظومة من العلاقات اكثر تعقيداً [16].

أصبح الخطاب عند (دي سوسور) يعني في اللسانيات البنيوية الكلام في حركة التواصل أي اللغة التي يستعملها الأفراد ، ويمثل في جوهره الوحدة التي تساوي او تفوق الجملة ، الا ان اللسانيات المعاصرة

---

(12) ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت ، ط2 ، (الدار البيضاء– بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص34 .

(13) ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابر ماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (244) الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1999 ، ص276.

(14) Gillian Brown, George Yule, Discourse Analysis , (USA: Cambridge University Press, 1983) P. 1 .

(15) ميشيل فوكو ، حفريات المعرفة ، م.س.ذ. ، ص 27.

(16) السيد يسين ، بحثا عن هوية جديدة في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، م.س.ذ ، ص319.

ترى ان الخطاب يعني كل تعبير يتجاوز الجملة، وهو قائم على مجموعة من العلائق تربط بين الجمل ، وعند القيام بعملية التحليل تكون الجملة اصغر وحدة يحلل اليها الخطاب[17] .

ثانيا: خصائص وسمات الخطاب الإسلامي:

ينبثق من الخطاب الإسلامي الدولة، ومن الدولة تنبثق المؤسسات وتمارس مختلف المهام والواجبات الملقاة على عاتقها تجاه الدين والمسلمين وغير المسلمين. ولما كان الإسلام بمضمونه وشكله ومهامه ووظائفه وأهدافه يستند لخطاب، له نظريته الخاصة به ، فانه يتميز بسمات وخصائص تمثل هويته المتفرد بها والتي يمكن ان نوجزها بالآتي[18] :

1- **خطاب ديني:** يمثله الدين الإسلامي وخطابه، وينطق بلسانه كمنتج خطابي، فهو قائم على منهج إلهي في جوهره، وهو خطاب يمثل الدعوة الإسلامية ويستمد منابعه وأصوله ومصادره من القرآن الكريم والسُنة النبوية المطهرة.

2- **خطاب عقائدي:** يرتكز على العقيدة والإيمان، وهذه الخاصية لها صلة بالتي سبقتها، فهو إذن يتميز بالاستمرارية التي تتميز بها العقيدة الإسلامية وتترتب عليه مهام ومسؤوليات تنبع من عظمة هذه العقيدة وروحها..

3- **خطاب منفتح:** أي انفتاح الخطاب وتجاوزه حدود الطوائف والقوميات، وهو خطاب موجه لكل أبناء الإنسانية ويخاطبهم ويشمل نواحي الحياة كافه سواء ما يخص منها الإنسان بكل صفاته ومزاياه العقلية والوجدانية والجسدية .

4- **خطاب برسالة:** ورسالته السماوية تقوم على نقل وتبليغ وتحقيق رسالة الإسلام (وتوصيل معانيها بالوسائل المشروعة في الإسلام وللغايات النبيلة التي يهدف إليها) ، داخل بلاد المسلمين وخارجها لكي تتبع شرعيته في الحياة كلها .

---

(17) حميدة سميسم، مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي وتحديد فاعليته في إطار التفاعل النفسي، مجلة آفاق عربية، العدد5 ، 1994، ص17 .

(18) علي رضوان احمد الاسطل،الوفود في العهد الملكي واثرها الاعلامي، (الاردن: مكتبة المنار، 1984)، ص193 ، 198 – 231 . ينظر ايضاً: رعد كامل الحيالي، حوار الحضارات بين الحقيقة والوهم ، مجلة المفكر الاسلامي، المؤتمر الاسلامي العالمي ،ع4 ، 1423هـ –2002م ص93 . كذلك ينظر: محمد حمود حسن: الخطاب الإعلامي في الصحافة الإسلامية العراقية، رسالة ماجستير غير منشوره، (جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2004)، ص 46–70 .

5- **خطاب مبدئي ملتزم:** يدين بالولاء إلى منبعه ومصدره ومرجعه وهو الإسلام وثابت على منهجه وملتزم بتعاليم هذا الدين القيم، وبالتالي فهو مبدئي لا يتلون على وفق الأهواء والمصالح والضغوط والمتغيرات، وبذلك يكون في الوقت ذاته خطاباً موضوعياً في ما يبلغ في إطار العملية الاتصالية الإعلامية.

6- **خطاب عام:** فهو من جهة واجب عام تقع عملية تنفيذ وتحقيق وتطبيق هذا الخطاب على عاتق المسلمين جميعا ، على وفق ما جاء بقوله تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)[19]، وانه متاح للكل في قيادة المجتمع وترشيد الرأي العام ونشر الوعي الإسلامي والتأكيد على رسالة الإسلام ودعوته.

7- **خطاب أخلاقي قيمي:** يقوم على المبادئ الأخلاقية والمعايير القيمية ويسعى للمخاطبة بها ونشرها ، ويعطي كل ذي حقٍ حقه . فالإنسان عنده ذو قيمة عليا لأنه خلقُ الله عز وجل الذي كرّم خلقه واحسن وابدع فيه وفضله على كثير من المخلوقات، وهو حامل امانة الله في الارض . قال الله تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...)[20]، فهو يضع الاعتبارات الاخلاقية كافة في الميزان ليزنها ويصوغ على وزنها وقدرها رسالته الخطابية الاعلامية ذات الهوية الاسلامية .

8- **خطاب قيادي:** يقود الامة راعياً ورعية، من خلال مضامينه ونصوصه الخطابية نحو العقيدة الاسلامية الصحيحة والى مفاهيم وتطبيقات الشريعة الاسلامية السليمة. لانه يستند في ذلك على مبادئ الإسلام ويمثلها وبالتالي فهو غير خاضع لانقياد الحاكم ،، والإنسان سواء أكان منتجا لهذا الخطاب أم فاعلا له تحكمه هذة المرجعية والمصلحة العامة .

9- **انه خطاب إعلامي مرحلي** : يعتمد على المرحلة لكل زمان ومكان لغة خطابية، ولكن المصلحة العليا للدين والمسلمين تفرض التعامل مع الحياة في إطار واقعها وضرورتها على وفق الرؤية والحدود الشرعية لكل حال ، ويدخل ضمن ذلك استخدام مختلف الوسائل والأساليب المشروعة لتحقيق الغايات والأهداف النبيلة التي يسعى إليها الخطاب الإسلامي .

هذه هي الصفات العامة التي يمتاز بها الخطاب الإسلامي نظرياً ، والتي نجدها تختلف عملياً بالتطبيق نظراً لاختلاف القائمين على فهم إنتاج الخطاب وتبعاً لخلفياتهم الايدلوجية.

ثالثا: أساليب التعبير عن الخطاب وكيفية فهمه

(19) القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الآية (71) .

(20) القرآن الكريم ، سورة الإسراء ، الآية (70) .

ان التطابق الواضح بين وظائف الخطاب ووظائف الرسالة الاتصالية تؤكد الطبيعة الاتصالية للخطاب ويتجسد ذلك أيضا في الأساليب التالية التي يعبر الخطاب بواسطتها عن تلك الوظائف[21] :

1-**الخطاب المباشر:** يتسم مضمون الخطاب بالمباشرة ، وهو خطاب حواري يستغني عن الكثير من التقنيات المجازية ويمتلك إحالات بسيطة الى الشئ.

2-**الخطاب الضمني:** يهدف الى ايصال المعنى من خلال رموز تأويلية غير مباشرة اذ يتميز بامتلاكه قدرة حدسية بالمرجعية ، وعلى توليد مستويات من التأويل .

3-**الخطاب الإيحائي:** يتحدث عن موضوع معين قد يكون في بعض جوانبه مباشرا ولكنه يومئ بأفكار أخرى ، فهو يهدف الى إيصال مضمونه عبر رموز مباشرة او ضمنية.

بعد معرفتنا للخطاب وخصائصه وأساليب التعبير عنه، نرى من المفيد التعرف على الكيفية التي يتم من خلالها فهم الخطاب، وهنا ولابد من التمييز بن ثلاثة مستويات من المعرفة في فهمنا للخطاب وهي[22]:

- معرفة القضايا القبلية السابقة على فهم الخطاب. (التأسيس)
- المستوى الثاني يكون موضوع المعرفة هو موضوع الخطاب ذاتهُ. (الفهم)
- المستوى الثاني هو آلية الإنتاج في كل القضايا المستنتجة. (الإنتاج المعرفي)

وهناك فرق بين الخطاب وبين الطريقة الموظفة لفهمه، فالطريقة لا تنقل الخطاب كما هو، بل تتصوره بحسب قواعد ومسلمات قبلية تشكل محور نشاط في الفهم و إنتاج المعرفة[23].

بعد تعريفنا للخطاب لغة واصطلاحا ومعرفة الخصائص العامة التي يتكون منها الخطاب الديني الإسلامي وبيان أساليب التعبير عنه وكيفية فهمه، نجد من المفيد معرفة الديمقراطية وبيان أهم شروطها والأسس التي تقوم عليه، وهو موضوع المطلب الثاني من هذا المبحث.

---

(21) أروى خالد هاشم العاني، الخطاب الدعائي الإسرائيلي الموجه ضد العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد ، كلية الآداب/ قسم الإعلام، 1994) ، ص 19 .

(22) المصدر نفسه ، ص20.

(23) المصدر نفسه، ص23.

المطلب الثاني
تعريف الديمقراطية

يمثل تعريف الديمقراطية"حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" غاية الديمقراطية أكثر مما يصلح تعريفا للعملية الديمقراطية ، اما معنى المصطلح اليوم هو ((حكم الكثرة)) Polyarchie مقارنة بأنظمة ((حكم الفرد المطلق)) Absolute Rule أو حكم القلة ((Oligarchy)) [24] .

وتعرف الموسوعة السياسية الديمقراطية بأنها نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، أساس هذه النظرة فيعود الى المبدأ القائل بان الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية وان الحكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب وهي رهن إرادتهم، وهي تركز على حقوق الفرد كأساس لتامين المساواة والمشاركة في الحياة العامة، منها حرية الكلام والتعبير والاعتقاد وحق التجمع والترشيح للمناصب العامة [25] .

وحسب – روبرت داهل – تعرف الديمقراطية " بأنها نظام حكم الكثرة يتميز بخاصيتين، اولاها اتساع حق المواطنة، وثانيهما تمكين الأفراد من تنحية أعلى مسؤول تنفيذي من خلال التصويت ضده في الانتخابات"[26]. والديمقراطية منهج وليست عقيدة يمكن المجتمع من ضبط السلطة القائمة فيه، وان معاييرها ليست سوى مؤشرات على وجود عملية ديمقراطية من عدمها، هذه المعايير التي ذكرها Dahl هي[27]:

- المشاركة الفعالة Effective Participation
- تساوي الأصوات في المرحلة الحرجة Voting equality at decisive stage
- الفهم المستنير Understanding Enlightened
- سيطرة متخذي القرار الديمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية
- نطاق من يشملهم حق المشاركة في القرارات الديمقراطية Inclusion

---

(24) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي : السنة 15 ، العدد 168 (شباط 1993)، ص 22-47.

(25) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2 ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ص 751-755.

(26) المصدر نفسه .

(27) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، م.س. ذ. ، ص 31-33 .

كذلك تحقق الديمقراطية توازنات معقولة من خلال الأحزاب السياسية. فالأخيرة تجعل القادة منفتحين على جماهير المواطنين، كما ان الانتخابات تتيح وسائل رسمية، لكن الانفتاح يحقق فقط حينما تنظم الأحزاب عملية تنافس في الانتخابات. وبشكل عام ، تعتمد العملية الديمقراطية على ما يلي[28] :

- انفتاح المؤسسات العامة على المواطنين.
- الشفافية في أعمال المؤسسات العامة.
- نزاهة العمليات الحكومية.
- آلية المحاسبة والمساءلة القادرة على تصحيح الأخطاء فعلياً.

هذه الشروط التي يعتمدها النظام الديمقراطي من انفتاح وشفافية ونزاهة ومحاسبة هي البيئة السليمة لنمو التعددية السياسية وازدهارها وهذا ما يميز المجتمعات الغربية عن غيرها من المجتمعات. أما النتائج المرغوب في تحقيقها من نظام الحكم الديمقراطي، فإنها ليست بالضرورة متماثلة، وإنما تختلف في كثير من الأحيان نتيجة اختلاف خيارات من لهم حق اتخاذ القرار الديمقراطي، وتأثير العقائد والشرائع والقيم في خياراتهم. وبالرغم من ذلك فان حماية حقوق الإنسان وصيانة الحرية العامة، سمات عامة مشتركة، تتميز بها نسبيا نظم الحكم الديمقراطي على اختلافها، مقارنة بتدني سجل حقوق الإنسان في نظم الحكم البديلة [29] .

أما أسس الديمقراطية من حيث التطبيق فيمكن إيجازها بالنقاط التالية وهي:

1. التعددية السياسية المتمثلة بتعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة ومن ثم إمكانية التغيير السلمي.
2. إن القرار السياسي هو ثمرة تفاعل كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع تقوم على المساومة والوصول الى حل وسط.
3. احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والحسم بين وجهات النظر المختلفة.
4. المساواة السياسية المتمثلة بإعطاء صوت واحد لكل مواطن.
5. مفهوم الدولة القانونية المتمثلة بوجود الدستور، والفصل بين السلطات، وخضوع الحكام للقانون وإقرار الحقوق الفردية وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

وتنقد الديمقراطية الليبرالية على اعتبار إن المجتمع الليبرالي لم ينشئ من المعطيات المادية ما يسمح بتحقيق وضمان الحريات والحقوق الفردية التي قام لإقرارها، فكل ((حرية)) من الحريات تتضمن جانبين: جانب ((الحق)) الذي ينص عليه القانون وجانب القدرة التي توفرها الظروف الاجتماعية ونمط توزيع الموارد في المجتمع، فكم من حريات نصت عليها القوانين ولكن القدرات اللازمة لممارستها ظلت رهينة شريحة

(28) جيرالد م. بومبر، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية، الأردن، 1991، ص126-127.

(29) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، م.س.ذ. ، ص 29 .

محدودة من المواطنين، ومن ثم برزت المفارقة بين الحريات التي تدافع عنها الديمقراطية الليبرالية وبين القدرات التي يوفرها نمط توزيع الموارد في النظام الرأسمالي [30] .

(30) علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 (بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية 2002)، ص 40 .

المبحث الثاني
اتجاهات الخطاب الإسلامي والديمقراطية

لابد من التسليم إن موقف الخطاب الإسلامي من المبدأ الديمقراطي لم يكن على مستوى واحد، وان هذا الموقف قد تراوح بين الرفض والقبول بحسب نشأة كل حركة وقياداتها وتكوين هذه القيادات الفكري والبيئة السياسية التي يوجد فيه الخطاب أو الحركة[31]. وعند دراسة أي منظومة قيميَّة والمسلمات التي ترتبط بها، والتي تنتمي الى ضرب خطابي معيّن – ينتهي التسليم بأن كل ما يحسن ((الفاعلية والتأقلم)) مرغوب فيه الى الخطاب السياسي [32].

تتجه مواقف الخطاب الإسلامي بشكل عام الى القبول او الرفض، لذا سيقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول منه، الخطاب الإسلامي الاستيعابي، والثاني منه، الخطاب الإسلامي الاستبعادي.

(31) علي احمد الحاوري، الخطاب العربي الإسلامي المعاصر وقضية التجديد الفكري، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (1423–2002) ، ص 244 .

(32) نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي، طلال وهبة، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، 124.

المطلب الاول
الخطاب الديني الاستيعابي للديمقراطية[33]

يقصد من وراء هذا الخطاب: مجموعة من الأفكار التوليفية التي تنطلق من المبادئ العامة والقبول النسبي للديمقراطية وآلياتها.

تمثل هذا الخطاب في القرن التاسع عشر الميلادي عند رفاعة رافع الطهطاوي(1801–1873) في كتابه ((تخليص الإبريز في تلخيص باريز)) والذي قابل مفهوم الشورى بالديمقراطية، اذ لا بديل عن يوجه المُلكَ المطلق، وليس من المعقول ان تترك الأمور لمزاجية الحكام[34]. واعتبر الشورى هي الديمقراطية وطرح مفهوم الشورى الارستقراطية أي شورى أهل الحل والعقد، والحكومة الحرة هي: وكالة تقام بإرادة الأمة لأجل إدارة شؤونها العمومية[35].

وأعلن الأفغاني(1838–1897) صراحةً، إن الأمة صاحبة السلطة والسيادة ورفض أي علاقة لا تقوم على أساس انتخابه، ولا يفرق بين الشورى والديمقراطية ودعا إلى الحرية والاستقلال والقضاء على الاستبداد[36].

ويحاول محمد عبده(1849– 1905) أن يسد الفجوة بين الشورى والديمقراطية ودعا إلى نشر الديمقراطية وتطبيقها بعد نشر العلم الصحيح والتربية السليمة[37]. واستطرد قائلاً (أن الشرع الإسلامي لم يضع أطر بحثية للشورى كما أنه لم يمنع أي طريقة او كيفية لبلوغ المراد منها)[38].

---

(33) احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، الطبعة الأولى،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ، ص 78–118 .

(34) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ط1، 1993، ص201– 203.

(35) محمد عمارة، عبدالرحمن الكواكبي: شهيد الحرية ومجدد الإسلام، ط2، (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص208 وما بعدها.

(36) محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني: موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام، ط2، (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص99 .

(37) ثائر نجرس، التيارات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في الشرق العربي ومسألة الديمقراطية: دراسة في ضوء مبدأ الشورى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999، ص60 . وما بعدها.

(38) محمد علي لاغا، الشورى والديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة اللبنانية، قسم الفلسفة، ص85–88.

ويرى محمد رشيد رضا(1865– 1935) ان الحاكم ليس صاحب قوة ونفوذ من تلقاء نفسه وانما هو تبعاً لما تراه الأمة وترتضيه. وان ما يميز هو تعريفه لـ (أولي الأمر) في تفسيره بأنهم: (أهل الحل والعقد) وليس الحكام[39]. وأن الشورى تحتوي على نفس المعاني والمضامين التي أتت بها الديمقراطية بل وكانت لها الأسبقية في ذلك، فمناداة الديمقراطية بحكم الشعب لم تكن غريبة على الشريعة الإسلامية التي أقرت ذلك منذ البداية[40].

وفي بدايات القرن العشرين تمثل هذا الخطاب عند حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين ومرشدها الأول، ، والذي أصبح جزءاً مهماً من خطاب الحركات الإسلامية المعتدلة، وحركة النهضة في تونس وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، خطاب يسمح بتعددية فكرية واجتماعية وسياسية[41].

ومن المعاصرين نجد ان يوسف القرضاوي يعبر عن هذا الموضوع بقوله ((ان الأمة مصدر السلطات في حدود شريعة الإسلام))[42]. وان الواجب على الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ان تقف في وجه الفردية الدكتاتورية وان تكون دائماً في صف الحركة السياسية المتمثلة في الديمقراطية الصحيحة[43].

ويذكر فهمي هويدي في كتابه "الإسلام والديمقراطية" الى ان الديمقراطية هي اسلوب وآلية رفض لنظام حكم الفرد الاستبدادي ولا يلزم عدّ الشعب بديلاً عن حكم الله هو حاكميته للبشر[44].

وينطلق راشد الغنوشي من ضرورة مفادها ان الديمقراطيات تحترم قيمة الإنسان وتقرَ حقوقه وتصون كرامته وهي بهذا الأمر لا تختلف عن شريعة الإسلام واحترامه لهذه الحقوق[45].

ويرى محمد حسين فضل الله في الديمقراطية ضرورية للحياة وللشعب وللحكام وانها تلتقي مع الشورى في النتائج الا انها تختلف في الخلفية الفكرية[46].

---

(39) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، م س ذ ، ص312.

(40) محمد عبده، تفسير المنار، ج4، العدد 17(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1973)، ص163 – 165.

(41) حسن البنا: مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، الطبعة الثالثة، (الاسكندرية:المؤسسة الاسلامية للطباعة والصحافة والنشر،1404–1984)، ص 315–335 .

(42) يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة وكيف قضت على امتنا، (القاهرة، د. م، 1985).

(43) يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط5، (القاهرة، مكتبة وجيه، 2001)، ص60.

(44) فهمي هويدي، الاسلام والديمقراطية (القاهرة: مركز الاعلام للترجمة والنشر، 1993)، ص55.

(45) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص316.

اما حسن الترابي فيمكن ان يعد من اصحاب الاتجاه المتحفظ مورداً عدداً من الفروق بين الديمقراطية الغربية وبين الشورى وهي[47]:

1- أن الديمقراطية في المفهوم الغربي تمارس غالبا في سياق حكم لا ديني، ولا مجال في الطبع في الإسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الإيمان... فالخروج بالديمقراطية من الإطار الديني الى إطار سياسي بحت، ردة وضرب من الإشراك لأنه يشركَ ارادة الشعب مع خالقه.
2- أن الشورى في الإسلام ليست ممارسة سياسية معزولة، وانما هي نظام حياة.
3- أن السيادة في الديمقراطية الغربية هي التي تستند في النظرية الدستورية الى الشعب اما الديمقراطية في الإسلام لا تعني سلطة الشعب المطلقة، بل هي سلطة الشعب وقفاً على الالتزام بالشريعة.
4- تنطوي الديمقراطية الغربية على الشهوات السياسية المجردة من قيود الأخلاق بينما الديمقراطية في الإسلام لا تنفصل عن الأخلاق وتعاليم الدين.
5- أن الديمقراطية ادعى لضمان وحدة المؤمنين من ديمقراطية الغرب.

يرى معظم مفكروا الإسلام أن أسباب التمدن عائدة بالدرجة الأولى لنهضة العلوم في الغرب، ويربط شكيب ارسلان، سبب تخلف المسلمين السياسي بافتقارهم للعلم وللمدنية[48]. اما عبدالرحمن خليفة فيؤكد ان الشورى والديمقراطية مفهومان متصالحان، كون الإسلام ترك شكل الشورى متروك لكل بيئة وزمان[49].

---

(46) ثائر نجرس هزاع، التيارات الاسلامية الحديثة والمعاصرة في الشرق العربي ومسألة الديمقراطية: دراسة في ضوء مبدأ الشورى، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999، ص169، نقلاً عن مجلة العلوم الاجتماعية، لقاء مع محمد حسين فضل الله، الدين والمجتمع والسياسية في عالم متبدل، م 26، العدد 21، جامعة الكويت، 1998، ص9 – 10.

(47) حسن الترابي (مجموعة باحثين)، الإسلاميون والمسألة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي (20)، ط1، 2003، ص 27 –33 .

(48) صالح زهر الدين، نهضوية الامير شكيب ارسلان، الفكر العربي، السنة 6، العددان 39 – 40(يونيو – اكتوبر/ 1985)، ص 170 – 207.

(49) عبد الرحمن خليفة، في علم السياسة الإسلامي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص138.

المطلب الثاني

الخطاب الإسلامي ألاستبعادي للديمقراطية

وهو الخطاب الذي يرى ان الشريعة الإسلامية متميزة عن بقية الشرائع وبالتالي قادرة على انتاج المفاهيم والمصطلحات التي تنسجم مع مبادئها اكثر من استيراد الافكار والمصطلحات المناقضة لخصائص الشريعة الاسلامية.

من هنا نجد ان سيد قطب يرفض أي حاكمية للبشر في التشريع بقوله ((إن الناس في جميع الأنظمة التي يتولى التشريع فيها والحاكمية فيها للبشر – في صورة من الصور_ يقعون في عبودية العباد ... وفي الإسلام وحده يتحررون من هذه العبودية للعباد بعبوديتهم لله وحده[50]، ويورد قطب خصائص التصور الإسلامي بـ: (الربانية، الثبات، الشمول، التوازن، الايجابية، الواقعية، التوحيد)، ويرى أن الإسلام نظام متميز ... لابد أن يكون معزولاً من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها، ومعنى (لا اله إلا الله) أي إن الحكم(الحاكمية) هي لله وحده[51].

ويرى ابو الاعلى المودودي ان الخلافة الاسلامية ديمقراطية غير ان هذه الديمقراطية تختلف عن ديمقراطية الغرب ولكن الفرق بيننا وبينهم ان ديمقراطيتهم حرة مطلقة العنان ونحن نعتقد الخلافة الديمقراطية متقيدة بقانون الله عز وجل[52] .

وتتناقض الديمقراطية مع الإسلام عند تقي الدين النبهاني من حيث ان السيادة للشعب وان القيادة فيها جماعية وتلتزم برأي الأكثرية[53].

ومن خلال إيجاده قاعدة الاصطلاح يرفض عبد العزيز البدري "الديمقراطية" (كل لفظ يحمل اصطلاحاً موجوداً معناه في الإسلام جاز استعماله، اما اذا كان الاصطلاح يخالف معناه ما في الإسلام من معان، فلا

(50) سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، ط 2، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1965، ص232.

(51) سيد قطب، معالم في الطريق، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1969)، ص22.

(52) ابو الاعلى المودودي، تدوين الدستور الاسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981) ، ص 25 .

(53) تقي الدين النبهاني، كيف هدمت الخلافة، ط3، (بيروت: دار الأمة، 1990)، ص16.

يجوز ذكره أو الدعوة اليه وأن قيد بوصف إسلامي له))[54] ... ويذهب إلى القول أن معاني الديمقراطية مخالفة لمعاني الإسلام اذ أن الشرع هو مصدر السلطات وليس الأمة[55].

ويعتقد محمد باقر الصدر ان الدولة القائمة على قاعدة فكرية مضادة للإسلام كالدولة الشيوعية والدولة الديمقراطية الرأسمالية، فان القاعدة الفكرية الرئيسية للدولة الشيوعية تناقض الاسلام تماماً، كذلك القاعدة الفكرية الرئيسة للدولة الديمقراطية الرأسمالية، فإنها وان لم تمس الحياة والكون بصورة محددة الا انها تناقض نظرة الاسلام الى المجتمع وتنظيم الحياة[56].

ونجد ان محمد اسد يرفض الديمقراطية من منطلق كون ان ارادة الشعب فيها حرة حتى لو خالفت شرع الله تعالى[57]. والى نفس الاتجاه يذهب الخالدي الذي يرى ان القانون الذي يصدر عن الارادة العامة المنتخبة في النظم الديمقراطية يعطي لراي الاغلبية صك الصواب[58].

أما الرأي الأكثر تشدداً فنجده عند عمر عبد الرحمن الذي عدّ المجالس النيابية مجالس كفر بسبب امتلاكها سلطة التشريع[59].

يتضح لنا في نهاية هذا المبحث، أن اغلب خطابات المفكرين الإسلاميين في بدايات القرن العشرين(الطهطاوي، الأفغاني، عبده، رضا، البنا) قد استوعب الأفكار الغربية ومنها الديمقراطية، في حين نجد ان الخطاب الإسلامي قد اختلف عند (قطب، المودودي، البدري، الصدر، أسد) والأكثر تشدداً عند(النبهاني، وعبد الرحمن)، وقد استطاع الخطاب الاستيعابي من العودة منذ ثمانينيات القرن الماضي على يد مجموعة من المفكرين (القرضاوي، فضل الله، الترابي، هويدي، الغنوشي) .

(54) عبدالعزيز البدري، حكم الإسلام في الاشتراكية، الطبعة الثالثة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1966، ص135.

(55) المصدر نفسه، ص152.

(56) محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر(دراسات في المدرسة الفكرية للامام الشهيد الصدر)، (لندن: مؤسسة دار الاسلام، 1999) ، ص 88 ؛ نقلاً عن عباس فاضل محمود العامري، التنمية في فكر الامام الشهيد محمد باقر الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (1426-2005) ، ص 180-181 .

(57) محمد اسد ، منهاج الحكم في الاسلام، ط1 ،(بيروت: دار العلم للملايين، 1957)

(58) محمود الخالدي، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الاسلامية، سلسلة دراسات من اجل فهم صحيح للاسلام، (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1980) ، ص 21 .

(59) نقلاً عن : هشام حكمت عبد الستار حسين، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة،1980، 53.

بعد تعرفنا لمواقف الخطاب الإسلامي من موضوعة الديمقراطية، نجد انه من المفيد إيراد بعض الانتقادات المهمة التي وجهت لهذا الخطاب، وغالبا ما تنطلق من خلال تحليل الباحثين للنصوص وأفكار الجماعات والتيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها، مركزين على قضية جوهرية مفادها انطلاق الخطابات الإسلامية من قدسية النص والاعتقاد بصلاح برامجهم والعمومية في الطرح .

اذ ينتقد حسن حنفي الخطاب الاسلامي الحالي من خلال نقده لآلياته والتي تتجسد بـ[60]: التوحيد بين الفكر والدين والغاء المسافة بين الذات والموضوع، تقييد الظواهر بدورها جميعاً يردها الى مبدأ علة تسوي بين الظواهر الاجتماعية والطبقية، والاعتماد على سلطة السلف أو (التراث) بعد تحويلها من نصوص تراثية ثانوية الى نصوص اولية تتمتع بهالة من العدالة، واليقين الذهني والحسم الفكري القطعي، واهدار البعد التاريخي وعلى الماضي الجميل.

ونجد ان نصر حامد ابو زيد يعزو الى ان الضعف والتهافت كامن في بنية الخطاب الديني ذاته حيث "ان تركيز الخطاب الديني على حاكمية النصوص في مجالات الواقع والفكر كافة، مع مايعلنه من قصر الاجتهاد على الفروع دون الأصول، وتحديد مجال الاجتهاد في الحديث دون نص القران يؤدي إلى تحديد كل من النص والواقع معاً "[61].

وينتقد يحيى محمد في كتابه (العقل والبيان والإشكاليات الدينية) الخطاب الديني الإسلامي واصفاً اياه بالجمود وبفردية النص دون شراكة الواقع، على خلاف ما نزل به النص اذ ارتبط بواقع مجدد زمانا ومكانا، وهو الأمر الذي أفضى الى ان يكون النص غير بين وكاف طالما غاب عنه شريكه [62] .

اما المزايا فيوردها العربي الصديقي بشكل اقل حدة من ابو زيد ، اذ تشترك معظم الخطابات الإسلامية بمجموعة منها هي[63]:

- الميل نحو التشدد على النهج الأخلاقي لنظام الحكم السياسي والمجتمع والاقتصاد.

(60) نصر حامد ابو زيد: نقد الخطاب الديني، ط1، (القاهرة: دار سيما للنشر، 1992)، ص14.

(61) نصر حامد ابو زيد: نقد الخطاب الديني، مصدر سبق ذكره، ص98 .

(62) يحيى محمد، العقل والبيان والإشكاليات الدينية، الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2010)، ص 116.

(63) العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

- التشديد على النصوص الإسلامية.
- الاعتقاد بصلاح برنامجهم السياسي وامتلاكهم الأجوبة الشاملة و الحديثة.
- رفض تخصيص الدين وعلمنة المعرفة والحياة والنسبية الأخلاقية.
- الالتزام القوي بنموذج ونجاح المثال المدني من جهة ونكسات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية من جهة أخرى.

الخاتمة

يستنتج من جملة ما اوردناه في هذا البحث، ومن خلال استعراضنا للخطاب الاسلامي، مجموعة من النقاط توجز ماتوصلنا اليه من معالجة موضوع "الخطاب الاسلامي والديمقراطية" وتُجيبُ على فرضيته، وهي:

1. يمتاز الخطاب الإسلامي كونه خطاب ديني عقائدي اخلاقي قيمي وقيادي للامة، يعبر عنه باساليب مباشرة او ضمنية او رمزية .
2. ان الخطاب الديني في القرن العشرين مر بمراحل ثلاث ، المرحلة الاولى تمثلت بنهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (الطهطاوي والافغاني وعبده ورضا وانتهاءاً بالبنا) والثانية (قطب، المودودي) والثالثة بـ (القرضاوي، فضل الله، الترابي). اذ تمثل الخطاب الإسلامي في الأولى والثالثة باستيعاب الديمقراطية على خلاف الثانية .
3. الخطاب الإسلامي بشكل عام لم يستطع ان يستوعب الديمقراطية مع ماتحمله من مضامين تختلف عن المضامين التي جاءت بها الشريعة الاسلامية مثلما لم يستطع ان يستبعدها ويقدم البديل الناجح عنها .
4. اغلب الخطابات الإسلامية هي خطابات دينية تاريخية، تعتمد على النقد للسلبيات الموجودة والشكوى من الواقع.
5. الخطاب الاسلامي هو خطاب عام يعتمد على النص والتراث ويهمل اختلاف البيئة والزمان والمكان المحددين .
6. الخطاب الاسلامي هو خطاب غير رسمي صادر من رموز وزعامات فردية، وهو الامر الذي ينعكس على نوعية هذا الخطاب وقلة خبرته في العمل السياسي الرسمي.
7. رغم قوة ومكانة الخطاب الاسلامي في المجتمع، الا ان ما يلحظ هيمنة الخطاب السياسي العلماني المتجسد في صور انظمة الحكم المختلفة والمتعاقبة منذ مطلع القرن العشرين. قصور اغلب الإسلاميين وعدم

اهتمامهم بمدرسة الخطاب (الفهم، اليات التأسيس، الانتاج المعرفي) وهو الامر الذي ينعكس سلباً على طروحاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل عام.

المصادر

اولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. ابو الاعلى المودودي، تدوين الدستور الاسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981).
2. احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، الطبعة الأولى،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
3. ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابر ماس ، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد (244) الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1999.
4. تقي الدين النبهاني، كيف هدمت الخلافة، ط3، (بيروت: دار الأمة، 1990).
5. جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ط1، 1993.
6. جيرالد م. بومبر، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية، الأردن، 1991.
7. حسن البنا: مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، الطبعة الثالثة، (الاسكندرية:المؤسسة الاسلامية للطباعة والصحافة والنشر،1404-1984).
8. حسن الترابي (مجموعة باحثين)، الإسلاميون والمسألة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي (20)، ط1، 2003.
9. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).
10. سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، ط 2، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1965).
11. سيد قطب، معالم في الطريق، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1969) .
12. السيد ياسين ، بحثا عن هوية جديدة في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي – بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1986) .
13. صالح زهر الدين، نهضوية الامير شكيب ارسلان، الفكر العربي، السنة 6، العددان 39 – 40(يونيو – اكتوبر/ 1985) .

14. عبد الرحمن خليفة، في علم السياسة الإسلامي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989).
15. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2 ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986).
16. عبدالعزيز البدري، حكم الإسلام في الاشتراكية، الطبعة الثالثة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1966.
17. العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
18. علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 (بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية 2002) .
19. علي رضوان احمد الاسطل،الوفود في العهد الملكي واثرها الاعلامي، (الاردن: مكتبة المنار، 1984).
20. فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية (القاهرة: مركز الإعلام للترجمة والنشر، 1993).
21. محمد اسد ، منهاج الحكم في الإسلام، ط1 ،(بيروت: دار العلم للملايين، 1957) .
22. محمد عبده، تفسير المنار، ج4، العدد 17(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1973).
23. محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني: موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام، ط2، (القاهرة: دار الشروق، 1988) .
24. محمد عمارة، عبدالرحمن الكواكبي: شهيد الحرية ومجدد الإسلام، ط2، (القاهرة: دار الشروق، 1988).
25. محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (بيروت: دار الفكر، 1987).
26. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمد محمود الطناحي، الطبعة الثانية، ج16، (الكويت: سلسلة التراث العربي، 1396–1976).
27. محمود الخالدي، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، سلسلة دراسات من اجل فهم صحيح للإسلام، (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1980) .
28. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، (بيروت–الدر البيضاء: دار الكتاب اللبناني، سوبشريس ،1985) .

29. ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت ، ط2 ، (الدار البيضاء– بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987) .
30. نصر حامد ابو زيد: نقد الخطاب الديني، ط1، (القاهرة: دار سيما للنشر، 1992) .
31. نورمان فارلكوف، تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي، طلال وهبة، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).
32. يحيى محمد، العقل والبيان والإشكاليات الدينية، الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2010).
33. _____، مدخل إلى فهم الإسلام: الفكر الإسلامي: نظمه، مهاراته، أصوله، الطبعة الأولى (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،1996).
34. يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة وكيف قضت على امتنا، (القاهرة، د. م، 1985).
35. _____، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط5، (القاهرة، مكتبة وجيه، 2001).

ثالثاً: الكتب الأجنبية

1. Gillian Brown, George Yule, Discourse Analysis, (USA: Cambridge University Press, 1983).

رابعاً: المجلات العلمية

1. حميدة سميسم، مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي وتحديد فاعليته في إطار التفاعل النفسي، مجلة آفاق عربية، العدد5 ، 1994.
2. رعد كامل الحيالي، حوار الحضارات بين الحقيقة والوهم ، مجلة المفكر الإسلامي، المؤتمر الإسلامي العالمي،ع4 ، 1423هـ –2002م .
3. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي : السنة 15 ، العدد 168 ، شباط 1993.

خامساً: الرسائل العلمية

1. أروى خالد هاشم العاني، الخطاب الدعائي الإسرائيلي الموجه ضد العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1994 .

2. ثائر نجرس، التيارات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في الشرق العربي ومسألة الديمقراطية: دراسة في ضوء مبدأ الشورى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999.
3. عباس فاضل محمود العامري، التنمية في فكر الإمام الشهيد محمد باقر الصدر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (1426-2005).
4. علي احمد الحاوري، الخطاب العربي الإسلامي المعاصر وقضية التجديد الفكري، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (1423-2002).
5. محمد حمود حسن : الخطاب الإعلامي في الصحافة الإسلامية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 1425- 2004 .
6. محمد علي لاغا، الشورى والديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة اللبنانية، قسم الفلسفة.
7. هشام حكمت عبد الستار حسين، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسية، 1980.